

حجة الاسلام أبي حامد الغزالي

القسطاس المستقيم
(الموازين الخمسة للمعرفة
في القرآن)

قرأه وعلق عليه

محمود زيجو

الباب الثاني

القول في الميزان الأكبر من موازين التعادل^(١)

ثم قال لي هذا الرفيق الكيِّس^(٢) من رفقاء أهل التعليم : اشرح لي الميزان الأكبر من موازين التعادل أولاً ، و اشرح لي معنى هذه الألقاب : وهي التعادل والتلازم والتعاند والأكبر والأوسط والأصغر ، فإنها ألفاظ غريبة ، ولا أشك أن تحتها معاني دقيقة .

فقلت : أما معنى هذه الألقاب فلا تفهماها إلا بعد شرحها وفهم معانيها ، لتدرك بعد ذلك مناسبة ألقابها لحقائقها^(٣) . وأعلمك أولاً أن هذا الميزان يشبه الميزان الذي حكيمته في المعنى دون الصورة . فإنه ميزان روحاني فلا يساوي الميزان الجسماني . ومن أين يلزم أن يساويه . والموازين الجسمانية أيضاً مختلفة ؟ فإن القلسطون^(٤) ميزان والطيّار ميزان ، بل الأسطرلاب^(٥) ميزان لمقادير حركة الفلك^(٦) ، والمسطرة ميزان لمقادير الأبعاد في الخطوط ، والشاقول ميزان لتحقيق

(١) سقط من (ب) من قوله : القول - إلى الأكبر .

(٢) الكيِّس : الظريف الفطن ، الحسن الفهم والأدب .

(٣) سقطت هذه الكلمة من (أ) .

(٤) في (أ) القراطسون . وفي النسخة المطبوعة : القلسطون والطيّار من أنواع الموازين الجسمانية ، واسمهما اصطلاحى في عصر المؤلف ، وبعضهم فسر القلسطون بالقبان ، وربما كانت يونانية الأصل .

(٥) الأسطرلاب : بالسين كما في المعجم الوسيط : جهاز استعمله المتقدمون في معرفة الوقت وتحديد أبعاد النجوم وحركاتها .

(٦) في (أ) حركات .

الاستقامة والانحاء . وهي وإن اختلفت صورها مشتركة في أنها تُعرف بها الزيادة والنقصان . بل العروض ميزان الشعر تمييز مُزدحفه^(١) من مستقيمه ، وهو أشدّ روحانيّة من الموازين المجسّمة ، ولكنه غير متجرد عن علائق الأجسام ؛ لأنه ميزان الأصوات ، ولا ينفصل الصوت عن الجسم .

وأشدّ الموازين روحانية ميزان يوم القيامة ، إذ به توزن أعمال العباد وعقائدهم ومعارفهم . والمعرفة والإيمان لا تعلق لهما بالأجسام ، فلذلك كان ميزانها روحانيّاً صرفاً^(٢) . وكذلك ميزان القرآن للمعرفة روحاني ، لكن يرتبط تعريفه في عالم الشهادة بغلاف ، لذلك الغلاف التصاقاً بالأجسام وإن لم يكن جسماً . فإن تعريف الغير في هذا العالم لا يمكن إلا بمشاهدة وذلك بالأصوات والصوت جسماني ، أو بالمكانية وهي الرّقوم^(٣) وهي أيضاً نقش في وجه القرطاس وهو جسم . هذا حكم غلافه الذي يُعرض فيه وأما هو في نفسه فروحاني محض لا علاقة له مع الأجسام ؛ إذ يوزن به معرفة الله تعالى الخارجة عن الأجسام^(٤) ، المقدس عن أن يناسب الجهات والأقطار ، فضلاً عن نفس الأجسام ، ولكنه - مع ذلك - ذو عمود وكفّتين والكفّتان متعلقتان بالعمود ، والعمود مشترك في الكفّتين لارتباط كل واحدة منهما به . هذا في ميزان التعادل .

وأما ميزان التلازم فهو بالقبان أشبه ، لأنه ذو كِفّة واحدة لكن يقابلها من الجانب الآخر الرّمانة ، وبها يظهر التفاوت والتقدير^(٥) . فقال : هذه طنطنة

- (١) الذي أصابه الرّحاف (في العروض) : وهو تغيير يلحق ثاني السبب الخفيف أو الثقيل .
- (٢) ساقطة من (ب) .
- (٣) الرّقم : الكتابة والنقش والعلامة .
- (٤) في (أ) عن عالم الأجسام .
- (٥) سقطت هذه الكلمة من (ب) .

عظيمة فأين المعنى ؟ فإني أسمع جمعجة^(١) ولا أرى طحناً^(٢) . فقلت له : اصبر ﴿ ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يُقضى إليك وحيه وقل رب زدني علماً ﴾^(٣) . واعلم أن العجلة من الشيطان والتأني من الله . واعلم أن الميزان الأكبر هو ميزان الخليل صلوات الله عليه الذي استعمله مع (نمروذ) فمنه تعلمنا هذا الميزان ، لكن بواسطة القرآن ، وذلك أن (نمروذ) ادعى الإلهية وكان الإله عندهم هو القادر على كل شيء . فقال إبراهيم : الإله إلهي لأنه الذي يحيي ويميت وهو القادر عليه ، وأنت لا تقدر عليه . فقال : ﴿ أنا أحيي وأميت ﴾^(٤) يعني أنه يحيي النطفة بالوِقاع^(٥) ويميت بالقتل ، فعلم إبراهيم عليه السلام أن ذلك يعسر عليه فهم بطلانه ، فعدل إلى ما هو أوضح عنده فقال : ﴿ فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فانت بها من المغرب فبُهِت الذي كفر ﴾^(٦) . وقد أثنى الله تعالى عليه فقال : ﴿ وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه ﴾^(٧) . فعلمت من هذا أن الحجّة والبرهان في قول إبراهيم وميزانه ، فنظرت في كيفية وزنه كما نظرت أنت في ميزان الذهب والفضة ، فرأيت في هذه الحجّة أصلين قد ازدوجا فتولدت منهما نتيجة هي المعرفة ؛ إذ القرآن مبناه على الحذف والإيجاز . وكال صورة هذا الميزان أن تقول : إن كل من يقدر على إطلاع الشمس فهو الإله ، فهذا أصل . وإلهي هو القادر على الإطلاع وهذا

- (١) سقطت من (ب) .
- (٢) الجمعجة : صوت الرّحا . ومنه (أسمع جمعجة ولا أرى طحناً) أي دقيقاً . يضرب لمن يكثر الكلام ولا يعمل . (وكلمة الرّحا تكتب بالألف المدودة والمقصورة) .
- (٣) الآية ١١٤ من سورة طه .
- (٤) سقط من (ب) من قوله : الإله إلهي ... إلى فعلم إبراهيم عليه السلام .
- (٥) الآية ٢٨٥ من سورة البقرة .
- (٦) الوِقاع : الجماع .
- (٧) الآية ٢٨٥ من سورة البقرة .
- (٨) الآية ٨٣ من سورة الأنعام .

أصل آخر ، فلزم من مجموعهما بالضرورة : أن إلهي هو الإله دونك يا (نمرود) .
فانظر الآن هل يمكن أن يعترف بالأصلين معترف ثم يشك في النتيجة ؟ أو
هل يُتصوّر أن يشك في هذين الأصلين شاكاً ؟ هيئات^(١) ؛ فإن قولنا : الإله هو
القادر على إطلاع الشمس لا شك فيه^(٢) ، لأن الإله كان عندهم وعند كل أحد
عبارة عن القادر على كل شيء ، وإطلاع الشمس من جملة تلك الأشياء . وهذا
أصل معلوم بالوضع والاتفاق ، وقوله : القادر على الإطلاع هو الله تعالى دونك ،
معلوم بالمشاهدة . فإن عجز (نمرود) وعجز كل أحد سوى من يحرك الشمس
مُشاهد بالحس ، ونعني بالإله محرك الشمس ومُطلعها . فلزمنا من معرفة الأصل
الأول المعلوم بالوضع المتفق عليه ، والأصل الثاني المعلوم بالمشاهدة ، أن (نمرود)
ليس هو القادر على تحريك الشمس ، فيعلم بعد معرفة هذين الأصلين أن (نمرود)
ليس بإله ، وإنما الإله هو الله تعالى .

فراجع نفسك الآن^(٣) هل ترى هذا أوضح من المقدمة الأولى التجريبية
والحسية اللتين بنيت عليهما صحة ميزان الذهب والفضة ؟ فقال : هذه المعرفة لازمة
منه بالضرورة ، ولا يمكنني أن أتشكك^(٤) في الأصلين ، ولا أن أشك في لزوم
هذه النتيجة منهما ، ولكن هذا لا ينفعني إلا في هذا الموضع وعلى الوجه الذي
استعمله الخليل في نفي إلهية (نمرود) وإثبات^(٥) الإلهية لمن تفرد^(٦) بإطلاع
الشمس . فكيف أزن بها سائر المعارف التي تشكل عليّ وأحتاج إلى تمييز الحق

فيها عن الباطل ؟ فقلت : من وزن الذهب بميزان وزن به الفضة وسائر الجواهر ،
لأن الموزون^(١) عُرف مقداره لا لأنه ذهب ، بل لأنه ذو مقدار . وكذلك هذا
البرهان كشف لنا عن هذه المعرفة لا لعينها ، بل لأنها حقيقة من الحقائق ومعنى
من المعاني ، فتأمل أنه لِمَ لزمنا هذه النتيجة منه ، ونأخذ روحه ونجرّده عن
هذا المثال الخاص حتى ننتفع به حيث أردنا . وإنما لزم هذا لأن الحكم على الصفة
حكم على الموصوف بالضرورة . وبيانه أن إنجاز هذه الحجة : إن ربي مُطلع ،
والمُطلع إله ، فيلزم منه : إن ربي إله . والمطلع صفة الرب ، وقد حكمنا على
المُطلع الذي هو (صفة) بالإلهية ، فلزم منه الحكم على ربي بالإلهية . وكذلك
في كل مقام حصلت لي معرفة بصفة الشيء ، وحصلت معرفة أخرى بثبوت حكم
لتلك الصفة ، فيتولد منهما معرفة ثالثة بثبوت الحكم على الموصوف بالضرورة .

فقال : هذا يكاد يدقُّ دركه عن فهمي ، فإن شككت فيه فماذا أصنع حتى
يزول الشك ؟ قلت : خذ عياره من الصنجة المعروفة عندك ، كما فعلت في ميزان
الذهب والفضة ، فقال : كيف آخذ عيارها وأين الصنجة المعروفة في هذا الفن ؟
قلت : الصنجة المعروفة هي العلوم الأولية^(٢) الضرورية المستفادة إما من الحس أو
التجربة أو غريزة العقل .

فانظر في الأوليات ، هل يُتصوّر أن يثبت حكم على صفة إلا ويتعدى إلى
الموصوف ؟ فإذا مرّ بين يديك^(٣) - مثلاً - حيوان منتفخ البطن - وهو بغل -
فقال قائل : هذا حامل ، فقلْتُ له : هل تعلم أن البغل عقيم لا يلد ؟ فقال :
نعم قد عرفت ذلك بالحس والإبصار . فقلت : فالآن هل تعرف أنه ليس بحامل ؟

(١) في (أ) و (ب) الميزان والصواب ما ذكر .

(٢) العلوم الأولية : اليقينيّات المؤلفة للقياس .

(٣) يقال مرّ بين يديه : أي قدّامه .

(١) زيادة من (أ) .

(٢) في (أ) لا يشك فيه .

(٣) سقطت من (أ) .

(٤) في (أ) أشك .

(٥) في (ب) وإفراد .

(٦) في (أ) ينفرد .

فلا يمكنه أن يشكّ فيه بعد معرفة الأصلين اللذين أحدهما تجريبيّ والآخر حسّيّ ، بل يكون العلم أنه ليس بمجامل علماً ضرورياً متولداً بين العلمين السابقين ، كما تولد علمك في الميزان من العلم التجريبي بأن الثقل هاوٍ ، والعلم الحسّي بأن إحدى الكفتين ليست هاوية بالإضافة إلى الأخرى .

فقال : قد فهمت هذا فهماً واضحاً ، ولكن لم يظهر لي أن سبب لزومه أن الحكم على الصفة حكم على الموصوف . فقلت : تأمل فإن قولك : هذا بغل ، وصف . والصفة هو البغل . وقولك : كلّ^(١) بغل عقيم ، حكم على البغل الذي هو صفة بالعقم ، فلزم الحكم بالعقم على الحيوان الموصوف بأنه بغل . وكذلك إذا ظهر لك - مثلاً - أن كل حيوان حسّاس ، ثم ظهر لك في الدود أنه حيوان ، فلا يمكنك أن تشكّ في أنه حسّاس . ومنهجه^(٢) أن تقول : كلّ دود حيوان ، وكل حيوان حسّاس ، فكل دود حسّاس ؛ لأن قولك : كل دود حيوان وصف الدود بأنه حيوان ، والحيوان صفة . فإذا حكمت على الحيوان بأنه حسّاس أو جسم أو غيره ، دخل فيه الدود لا محالة . وهذا ضروري لا يمكن الشكّ فيه . نعم شرط هذا أن تكون الصفة مساوية للموصوف أو أعمّ منه ، حتى يكون الحكم عليه يشمل الموصوف بالضرورة ، وكذلك من سلّم في النظر الفقهي^(٣) : أن كلّ نبيذ مُسكر ، وكل مسكر حرام ، لم يمكنه أن يشكّ في أن كل نبيذ حرام ؛ لأن المسكر وصف النبيذ ، فالحكم عليه بالتحريم يتناول النبيذ ، إذ يدخل فيه الموصوف^(٤) لا محالة . وكذلك جميع أبواب النظريات .

فقال : قد فهمت فهماً ضرورياً أن إيقاع الازدواج بين أصلين^(١) على هذا الوجه مولد لنتيجة ضرورية ، وأن برهان الخليل صلوات الله عليه برهان صحيح ، وميزانه ميزان صادق ، وتعلّمْتُ حدّه^(٢) وحقيقته ، وعرفْتُ عياره من الصنجات المعروفة عندي ولكن أشتهي أن أعرف مثلاً لاستعمال هذا الميزان في مظانّ^(٣) الأشكال في العلوم ، فإن هذه الأمثلة واضحة بأنفسها لا يُحتاج فيها إلى ميزان وبرهان .

فقلت : هيات فبعض هذه الأمثلة ليست معلومة بأنفسها ، بل هي متولدة من ازدواج الأصلين ؛ إذ لا يعرف كون هذا الحيوان - مثلاً - عقيماً إلا مَنْ عرف بالحسّ أنه بغل ، وبالتجربة أن البغل لا يلد ، وإنما الواضح بنفسه هو الأول . فأما المتولد من أصلين فله أب وأم ، فلا يكون أولياً واضحاً بنفسه بل بغيره ، ولكن ذلك (الغير) أعني الأصلين قد يكون واضحاً في بعض الأحوال ، وذلك بعد التجربة وبعد الإبصار .

وكذلك كون^(٤) النبيذ حراماً ليس واضحاً بنفسه ، بل يعرف بأصلين (أحدهما) أنه مسكر ، وهذا يُعلم بالتجربة . (والثاني) أن كل مسكر حرام ، وهذا بالخبر الوارد عن الشارع ﷺ . فهذا يعرفك كيفية الوزن بهذا الميزان وكيفية استعماله . وإن أردت مثلاً أعمض من هذا ، فأمثلة ذلك عندنا لا تنحصر^(٥) ولا تنتهي ، بل بهذا الميزان عرفنا أكثر الغوامض فاقنع بمثال واحد .

فمن الغوامض أن الإنسان ليس حادثاً بنفسه ، إذ له سبب وصانع ، وكذلك العالم . فإذا راجعنا هذا الميزان عرفنا أن له صانعاً ، وأن صانعه عالم . فإننا نقول :

(١) في (أ) بين الأصلين .

(٢) حدّ الشيء : تعريفه . (وفي المنطق) : القول الدال على ماعية الشيء .

(٣) المظانّ : المراجع التي ينشد فيها الباحث طَبِئَتُهُ مفرداً (مُظَنَّة) .

(٤) في (ب) كل .

(٥) سقط من (ب) من قوله : لا تنحصر ... إلى لم تشكّ في النتيجة .

(١) ساقطة من (ب) .

(٢) المنهاج : الطريق البين القويم الواضح .

(٣) هو القياس عند الفقهاء والأصوليين .

(٤) في (ب) زيادة بعد هذه الكلمة (بالتحريم) .

كل جائر فله سبب ، واختصاص العالم أو الإنسان بمقداره الذي اختص به جائر ؛ فإذا يلزم منه أن له سبباً ، ولا يقدر على التشكك في هذه النتيجة من سلم الأصلين وعرفهما ، لكن إن شك في الأصلين فيستنتج أيضاً معرفتهما من أصلين آخرين واضحين إلى أن ينتهي إلى العلوم الأولية التي لا يمكن التشكك فيها . فإن العلوم الجليلة الأولية هي أصول العلوم الغامضة الخفية وهي بذورها ، ولكن يستثمرها منها من يحسن الاستثمار بالحراثة والاستنتاج بإيقاع الازدواج بينها .

فإن قلت : أنا شاك في الأصلين جميعاً ، فلم قلت : إن كل جائر فله سبب ؟ ولم قلت : إن اختصاص الإنسان بمقدار مخصوص جائر وليس بواجب ؟ فأقول : أما قولي : كل جائر له سبب فواضح إذا فهمت معنى الجائر ، لأنني أعني بالجائر : ما يتردد بين قسمين متساويين ، فإذا تساوى شيان لم يختص أحدهما بوجود وعدم من ذاته ، لأن ما يثبت للشيء ثبت لثله ضرورةً وهذا أولى .

وأما قولي : اختصاص الإنسان بهذا المقدار - مثلاً - جائر وليس بواجب كقولي : إن الخط الذي يكتبه الكاتب - وله مقدار مخصوص - جائر ، إذ الخط - من حيث إنه خط - لا يتعين له مقدار واحد ، بل يتصور أن يكون أطول وأقصر . فاخصاه بمقداره عما هو أطول وأقصر سببه الفاعل لا محالة ؛ إذ نسبة المقادير إلى قبول الخط لها متساوية وهذا ضروري . كذلك نسبة المقادير - إلى شكل الإنسان وأطرافه - متساوية فيخصصها لا محالة بفاعل . ثم أترقى منه وأقول : فاعله عالم ، لأن كل فعل مرتب مُحكم فيُسند إلى علم فاعل به . وبنية الإنسان مرتبة مُحكمة فلا بد أن يُسند ترتيبها إلى علم فاعل بها . فها هنا أصلان إذا عرفناهما لم تشك في النتيجة^(١) . (أحدهما) أن بنية آدمي مرتبة ، وهذا يعرف بالمشاهدة من تناسب أعضائه ، واستعداد كل واحد لمقصود

(١) إلى هنا ينتهي النقص من (ب) .

خاص كاليد للبطش ، والرجل للمشي . ومعرفة تشريح الأعضاء يورث علماً ضرورياً به . وأما افتقار المرتب المنظوم إلى علم ، فهو واضح أيضاً ، فلا يشك العاقل في أن الخط المنظوم لا يصدر إلا من عالم بالكتابة ، وإن كان بواسطة القلم الذي لا يعلم ، وأن البناء الصالح لإفادة مقاصد الاكثان^(١) كالبيت والحمام والطاحونة وغيرها ، لا يصدر إلا من عالم بالبناء . فإن أمكن التشكيك في شيء من هذا ، فطريقه أن يترقى منه إلى أوضح منه ، حتى يترقى إلى الأوليات .

وشرح ذلك ليس من غرضنا ، بل الغرض أن نبين أن ازدواج الأوليات على الوجه الذي أوقعه الخليل عليه السلام ميزان صادق مفيد لمعرفة حقيقية . ولا قائل بإبطال هذا ، فإنه إبطال لتعليم الله تعالى أنبياءه ، وإبطال لما أثنى الله عليه إذ قال : ﴿ وتلك حجتنا^(٢) آتيناها إبراهيم على قومه ﴾^(٣) والتعليم لا محالة حق ، إن لم يكن الرأي حقاً . وفي إبطال هذا إبطال الرأي والتعليم جميعاً ، ولا قائل به أصلاً^(٤) .

(١) اكتب الشيء : استتر . والاكثان : الاستتار .

(٢) إشارة إلى ما جرى بين إبراهيم وقومه بشأن آتهم الباطلة وإقامة الحجة عليهم .

(٣) الآية ٨٣ من سورة الأنعام .

(٤) انظر الاقتصاد في الاعتقاد ص : ١٣ - ١٨ حيث يسرد الغزالي البرهان على وجود الخالق سبحانه .